



**واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من
وجهة نظر العاملين فيها**

إعداد:

أ. علي أحمد أحمد مطر

طالب دكتوراه في قسم الإدارة التربوية كلية التربية
جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

د. طارق بن محمد الثويني

أستاذ الإدارة التربوية المشارك كلية التربية
جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية



واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها

أ. علي أحمد أحمد مطر

طالب دكتوراه في قسم الإدارة التربوية كلية التربية
جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

د. طارق بن محمد الثويني

أستاذ الإدارة التربوية المشارك كلية التربية
جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

• المسنخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (٨١٦) فرداً من منسوبي خمس كليات مجتمع، وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية جاء بدرجة "متوسطة" وبمتوسط حسابي قدره (٣.٢٤)، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغير الجنس، بينما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع وفقاً لمتغيري المؤهل الدراسي وسنوات الخبرة). وأوصت الدراسة بتوفير الدعم الكافي لكليات المجتمع، وتعديل اللوائح بما يمكن كليات المجتمع من البحث عن مصادر جديدة للتمويل، واستقطاب خبراء من القطاع الخاص ومشاركتهم في تحديد البرامج التي تقدمها كليات المجتمع، وتطوير مناهج كليات المجتمع بما يتوافق مع التطورات العلمية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: واقع، أداء، كليات المجتمع، العاملين.

Developing the Performance of Community Colleges in The Republic of Yemen in Light of International Experience Suggested Perception

Ali Ahmed Ahmed Matar & Dr.Tariq Mohammed Althwaini

Abstract:

The study aimed to identify the reality of the performance of community colleges in the Republic of Yemen from the perspective of their employees. The study used a descriptive approach to achieve its objectives, and a questionnaire was used as a tool for data collection. The study sample consisted of (816) individuals from five community colleges. The results of the study showed that the performance of community colleges in the Republic of Yemen was "medium" with a mean of 3.24. The results also showed no statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) between the mean responses of the study sample individuals regarding the reality of community colleges in the Republic of Yemen according to the gender variable. However, the results showed statistically significant differences at the significance level of ($\alpha \leq 0.05$) between the mean responses of the study sample individuals regarding the reality of community colleges according to the variables of educational qualification and years of experience. The study recommended

providing adequate support to community colleges, modifying regulations to enable community colleges to seek new sources of funding, attracting experts from the private sector and involving them in determining the programs offered by community colleges, and developing community college curricula to align with scientific and economic developments.

Keywords: reality, performance, community colleges, employees.

• مقدمة:

تعد كليات المجتمع في اليمن حديثة النشأة إذا ما قورنت بغيرها من الدول التي أخذت بهذا النمط من صيغ مؤسسات التعليم العالي المتوسط؛ حيث كانت نشأتها مع نهاية القرن العشرين، وتحديدًا في العام ١٩٩٦م بصدور القانون رقم (٥) الخاص بكليات المجتمع، تلاه في العام ١٩٩٨م صدور القرار الجمهوري رقم (١٩٣) بشأن إنشاء كلية المجتمع في صنعاء وبعض المحافظات الأخرى، وتحديد أهم أهداف إنشاء هذه الكليات المتمثل في إعداد كوادر متوسطة لتأمين متطلبات التنمية، وترسيخ مبدأ مشاركة المجتمع في نشر التعليم، وإنشاء نظام تعليمي يتميز بالمرونة والتكيف مع التقنيات الحديثة ومؤشرات سوق العمل (كلية المجتمع صنعاء، ٢٠٠٥م، ص ١٧).

وأكدت الكثير من الدراسات السابقة المتعلقة بتطوير الأداء لمؤسسات التعليم العالي ومنها كليات المجتمع أهمية دورها في تحقيق التميز التعليمي والتطوير الإداري، كدراسة عبد وجبار (٢٠١٩) التي أكدت أن تطوير كليات التربية يجري بتطوير كل عنصر من عناصر المنظومة التعليمية من فلسفة، وأهداف التعليم، ومحتوى دراسي، وطرائق واستراتيجيات تدريس، كما أكدت أبو زيد (٢٠١٩) ضرورة تطوير الأداء بواسطة الاسترشاد بالخبرات العالمية الحديثة في تطوير التعليم الفني.

إلى جانب ما سبق، تُعنى عملية التطوير بما أشار إليه شرف الدين (٢٠١٤) في دراسته إلى أن مقومات تميز القيادات الجامعية تعد من المكونات الأساسية لتطوير الأداء على المستوى الإداري والأكاديمي؛ لأنه بقدر ما تكون القيادات متميزة بقدر ما يكون الأداء مميزاً.

إن التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية بمستوياته كافة يُعد حديث العهد؛ إذ تعود بداياته إلى سبعينيات القرن الماضي؛ لذلك، فإنه يواجه الكثير من المشكلات والعقبات التي تحتاج إلى مزيد من الحلول؛ بما يؤدي إلى تطويره، ويحقق تطلعات الشعب والدولة، ولأهمية التعليم الذي يسهم في حركة التنمية؛ فقد أقرت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي (وزارة التخطيط والتنمية، ٢٠٠٥م، ٢٨-٢٩).

وأكدت دراسة قحوان (٢٠١٥) أن أهداف كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية غير واضحة من حيث علاقتها بالمجتمع المحلي التي وضعت أساساً من أجل خدمته، وأنه لا توجد وثيقة توضح رؤية كليات المجتمع وأهدافها ورسالتها، وأنه ينبغي على الكليات تفعيل العمل المؤسسي في استثمار مواردها المالية بشكل سليم.

وأضاف (الحاج، ٢٠١٢) أن الدور الذي تقوم به كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في تطوير المهارات الإدارية والقيادية واستراتيجيات التغيير والتطوير فيها دون مستوى الطموح.

ولقد حرصت الجمهورية اليمنية على تطوير النظام التعليمي في جميع خططها التنموية، وهدفت إلى تطوير مؤسسات التعليم الفني بجميع أنواعها بما فيها كليات المجتمع.

ومما سبق، يمكن القول إن كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية - ولكي تتمكن من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها ولخدمة المجتمع المحلي والإقليمي - يجب عليها تطوير أدائها؛ لذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على واقع أداء هذه الكليات، للانطلاق إلى مرحلة التطوير.

• مشكلة الدراسة:

إن الاهتمام بالتعليم في كليات المجتمع التي أصبحت محط أنظار وتفكير الكثير من المسؤولين والمهتمين في المجال التربوي والتعليمي، وخاصة التعليم الفني الذي يحظى بأهمية مرحلية، وقد نظمت العديد من المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية التي تناولته من جوانب مختلفة؛ لكشف الأخطاء التي رافقتة ومعالجتها، ومعرفة أوجه القصور وتخطيها. (قحوان، ٢٠١٥)

وتولي اليمن غيرها من الدول الاهتمام بكليات المجتمع كنمط من أنماط التعليم العالي الذي يعول عليه النهوض بالموارد البشرية وتأهيلها لمواكبة احتياجات السوق المحلي والخارجي، وقد بذلت الجهود من أجل تحقيق النتائج المرجوة لتطوير التعليم الفني والمهني الذي يواجه الكثير من المشكلات والعقبات التي تستدعي وضع الحلول الممكنة. (الراجح، ٢٠١٢)

وتشير إحصائيات وزارة التعليم الفني والتدريب المهني إلى أن نسبة البطالة بين مخرجات مؤسسات التعليم الفني والمهني وكليات المجتمع تفوق ٦٠٪، وأن قطاع الأعمال ينظر إلى أن كفاءة خريجي هذه المؤسسات لا تلبي احتياجاته، وأن برامجها لا تتسم بالمرونة والتنوع ولا تخدم المجتمع المحلي (الحاج، ٢٠١٢).

ويُظهر تقرير المجلس الأعلى لتخطيط التعليم في اليمن أن هذه الكليات تعاني من مشكلات كثيرة تحد من فاعليتها، وتقلل من كفاءتها وتحقيق

أهدافها، ومن ذلك: شحة التمويل، وضعف البنية التحتية المادية والبشرية لهذه الكليات، وضعف مستويات التخطيط والإدارة (المجلس الأعلى للتخطيط، ٢٠١٢، ص ٥٧).

كما أشارت نتائج العديد من الدراسات إلى أن واقع أداء كليات المجتمع دون المستوى المطلوب، كدراسة الفقيه (٢٠١٤)؛ حيث توصلت إلى عدم تحقيق كليات المجتمع لمستوى الأداء المطلوب في معظم مؤشرات المعيار المتعلق بالبنية الأكاديمية، ودراسة بدر الدين (٢٠١٠) التي أكدت غياب دور الإدارة في تطوير جودة أداء العملية الإدارية بكليات المجتمع بما فيها التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتقويم للأداء، وتوصلت نتائج دراسة العبسي (٢٠١٧) إلى وجود ضعف في الشراكة بين كليات المجتمع ومؤسسات سوق العمل فيما يخص تدريب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وعدم مواكبة مناهجها لمتطلبات سوق العمل، كما أن برامجها لا تتسم بالمرونة.

ونظراً لأهمية تطوير أداء كليات المجتمع وفقاً لأحدث الخبرات العالمية؛ جاءت هذه الدراسة لتسهم في التعرف على واقع هذه الكليات وتقديم تصورا لتطويرها.

وبناء على ما سبق فإن مشكلة الدراسة الحالية تتمثل في دراسة واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة العاملين فيها.

• أسئلة الدراسة:

- ◀ ما واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ◀ هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية تُعزى لمتغيرات (الجنس- المؤهل- سنوات الخبرة)؟

• أهداف الدراسة:

- ◀ التعرف على واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر العاملين فيها؟
- ◀ معرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية تُعزى لمتغيرات (الجنس- المؤهل- سنوات الخبرة)؟

• أهمية الدراسة:

• الأهمية النظرية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها لموضوع وهو واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، ويأمل الباحثة أن تكون هذه الدراسة مكملًا لدراسات

سابقة حول كليات المجتمع، وأن تساهم في إثراء البناء النظري المعرفي فيما يتعلق بتطوير أداء كليات المجتمع، كما تتوافق هذه الدراسة مع التوجهات الحالية للكشف عن مكامن الخلل في العملية التعليمية، والبناء عليها في تصحيح مسار كليات المجتمع.

• الأهمية التطبيقية:

قد تساهم هذه الدراسة في مساعد المسؤولين في وزارة التعليم الفني والتدريب المهني والمجلس الأعلى لكليات المجتمع وقادة هذه الكليات في فهم واستيعاب واقع هذه الكليات، لوضع خطط مستقبلية لتطويرها، وتصحيح أدوارها، كما يأمل الباحث أن تكون هذه الدراسة منطلقاً لدراسات أخرى مرتبطة بجوانب مختلفة لكليات المجتمع.

• حدود الدراسة:

- ◀ الحدود الموضوعية: اقتصرت هذه الدراسة على التعرف إلى واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية.
- ◀ الحدود المكانية: طبقت هذه الدراسة على خمس من كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وهي (كلية مجتمع صنعا- كلية مجتمع عدن- كلية مجتمع يريم- كلية مجتمع عبس- كلية مجتمع سيئون).
- ◀ الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ٢٠٢١-٢٠٢٢م.
- ◀ الحدود البشرية: تم تطبيق هذه الدراسة المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين العاملين في كليات المجتمع المذكورة.

• مصطلحات الدراسة:

• الأداء: Performance

الأداء في اللغة يعني القيام بالواجب- أي أدى عمله- بمعنى: قام به، أتمه وأنجزه، قضا، أدى الصلاة: أقامها في وقتها (عمر، ٢٠٠٨، ص٧٦).

ويعرف الأداء أيضاً بأنه "مجموعة الجهود والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات؛ لتنفيذ عملياتها ووظائفها المختلفة بما يحقق لها أهدافها بكفاءة وفاعلية" (الضراسي، ٢٠٢١، ص٤٧).

ويعرف الباحث الأداء في كليات المجتمع بأنه مجموع الجهود والممارسات التي تقوم بها الإدارات في كليات المجتمع لتنفيذ الأنشطة والعمليات، والقيام بالمسؤوليات بأساليب مناسبة، وعلى أكمل وجه وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

كلية المجتمع: هي الكليات التي تنشأ وفقاً لأحكام القانون؛ لتلبية احتياجات المجتمع من الكوادر الفنية والتقنية في المجالات المختلفة. (وزارة

التعليم الفني والتدريب المهني: المجلس الأعلى لكليات المجتمع: اللائحة التنظيمية لكليات المجتمع الحكومية، القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦م، ص ٣).

ويعرفها الحبيب (٢٠٠٥-): "هي مؤسسة تعليمية من مؤسسات التعليم العالي، مدتها تقل عن أربع سنوات، وتمتاز بتقديم برامج متنوعة أكاديمية ومهنية تطبيقية، وتهدف إلى إعداد الطلاب أكاديمياً لإكمال الدراسة في الجامعة أو إعدادهم مهنياً لسوق العمل، علماً أن هناك اتجاهاً حديثاً لكليات المجتمع الأمريكية، وهو أن بعضها أصبحت كليات جامعية، مدة الدراسة فيها أربع سنوات وتمنح درجة البكالوريوس.

• الإطار النظري:

• مفهوم الأداء

يُعد الأداء أحد العناصر المهمة للمنظمات، حيث يُعتبر القاسم المشترك الذي نال اهتمام علماء الإدارة، ويكاد يكون الظاهرة الشمولية، والعنصر الأساسي الذي يتمحور حوله وجود المنظمة من عدمه، كما يُعبر الأداء على تحقيق أهداف المنظمة، وينعكس في الإنجاز أو النتيجة، حيث يتم مقارنة الإنجاز بالأهداف التي تسعى المنظمة لتحقيقها من خلال مجموعة من المؤشرات (أبسعيد وشعيب، ٢٠١٧، ص ٣٥٥)، ويعكس الأداء قدرة المنظمة وقابليتها على تحقيق أهداف المنظمة ككل والتي تكون بعيدة المدة عن طريق الاستجابة السريعة للمتغيرات التي تحصل في البيئة وتحقيق نتائج مقبولة للمنظمة (محمد، ٢٠١٧م، ص ٧٨).

الأداء في اللغة يعني القيام بالواجب- أي أدى عمله- بمعنى: قام به، أتمه وأنجزه، قضاه، أدى الصلاة: أقامها في وقتها (عمر، ٢٠٠٨، ص ٧٦). ويعتبر الأداء أحد المصطلحات الهامة التي يسعى كل موظف مهما كانت مكانته ومستواه التنظيمي إلى تحسينه إلا أنه لم يتمكن الباحثون لحد الآن من تقديم مفهوم دقيق ومتفق عليه لهذا المصطلح. فالأداء لغة في اللفظ اللاتيني Performance التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما، والمشتقة من اللفظة الانجليزية Performance التي تعني إنجاز العمل أو الكيفية التي يبلغ بها التنظيم أهدافه (محمد، ٢٠١٧، ص ٢٨-٢٩).

وفي الاصطلاح: المقصود بالأداء: المخرجات والأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها عن طريق العاملين فيها، ولذا فهو يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها، أي أنه مفهوم يربط بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها المنظمات عن طريق مهام وواجبات يقوم بها العاملين داخل المنظمات (عبدالرحمن، ٢٠١٦، ص ٨٤).

ويعرف الأداء أيضاً بأنه "مجموعة الجهود والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات؛ لتنفيذ عملياتها ووظائفها المختلفة بما يحقق لها أهدافها بكفاءة وفاعلية" (الضراسي، ٢٠٢١، ص ٤٧).

ويُعرف حاملة ودرأوشة (٢٠١٩) الأداء المؤسسي بأنه "المنظومة المتكاملة لنتائج المهام والأعمال المنوطة بالوحدات الإدارية في المنظمة، والذي يؤدي إلى تفوقها وتميزها وتفردها في العمل، ويضاعف من قدرتها على إنجاز تلك المهام والأعمال بكفاءة وفاعلية عالية، وتسهم في تحقيق الأهداف الشاملة التي تسعى إليها" (ص ٢٧١)، أما الشريف (٢٠١٢) فيعرف الأداء الجامعي بأنه "نمط من السلوكيات المنوط لمنسوبي الجامعات القيام بها، وتتحدد في أربعة أشكال هي: الأداء المرتبط بالتدريس، والأداء المرتبط بالبحث العلمي، والأداء المرتبط بخدمة المجتمع، والأداء المرتبط بتوفير فرص العمل لخريجي الجامعة، والأداء الرقمي" (ص ١٠٢). كما يُعرف الأداء بأنه "مفهوم ذو شمولية يحتوي على معايير نوعية داخلية وخارجية، تعكس إمكانية المنظمة وقدرتها على تحقيق مجموعة واسعة ومتكاملة من الأهداف تجاه أطراف عدة، مثل أعضاء الإدارة والعاملين والمساهمين والمجتمع" (عبد الله، ٢٠١٩، ص ٤٥).

ويرتبط مفهوم الأداء بكل من سلوك الفرد والمنظمة ويحتل مكانة خاصة داخل المنظمة باعتباره الناتج النهائي لمحصلة جميع الأنشطة بها وذلك على مستوى الفرد والمنظمة والدولة، وقد تعددت تعريفات الباحثين للأداء، حيث يُعرف الأداء بأنه الغايات التي ترغب أي منظمة في الوصول إليه بكفاءة وفاعلية (محمد، ٢٠١٧، ص ٧٨)

أشارت بعض التعريفات السابقة للأداء إلى ارتباط أداء المنظمة بأداء الأفراد وفرق العمل والأقسام، فيما أشارت تعريفات أخرى إلى ارتباط الأداء بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها من خلال الاستخدام الأمثل للموارد والفرص المتاحة والطاقات المتوفرة لديها.

وبناءً على ما سبق فإن الباحث يُعرف الأداء في كليات المجتمع بأنه مجموع الجهود والممارسات التي تقوم بها الإدارات في كليات المجتمع لتنفيذ الأنشطة والعمليات، والقيام بالمسؤوليات بأساليب مناسبة، وعلى أكمل وجه وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

• عناصر الأداء

يوجد لأداء مجموعة من العناصر والمحددات وللوصول الى مستوى مقبول من الأداء لابد من توفر الحد الأدنى من الاتقان لكل محدد، وهناك من يحدد عناصر الأداء بالتطرق الى العوامل المؤثرة فيه والتي تتمثل في مجموعة

من المتغيرات منها: القدرات والخصائص الفردية، وإدراك الفرد لدوره الوظيفي، والجهد المبذول (نوعية العمل، كمية العمل) (المحاسنة، ٢٠١٣).

ويتكون الأداء وفقاً للمفلاح (٢٠١٧) من مجموعة من العناصر وهي:

- ◀ المعرفة وتتكون من الخبرة المكتسبة اثناء العمل وتختلف من فرد الى آخر حسب قدراته وميوله ومهاراته واستيعابه.
- ◀ نوع العمل وتشمل القدرة على تنفيذ وتنظيم العمل بدقة واتقان.
- ◀ كمية العمل ويشمل حجم العمل والسرعة في إنجازة.
- ◀ الموظف ويشمل ما يمتلكه من معرفة وقيم ومهارات واهتمامات واتجاهات ودوافع.
- ◀ الموقف ويقصد به المناخ التنظيمي التي تؤدي به الوظيفة ووفرة الموارد والأنظمة الإدارية والهيكلية.
- ◀ وقد ذكر المحاسنة (٢٠١٣) بأن عناصر الأداء نوعان وهي:

- ◀ عناصر شخصية وتتعلق بذات العامل مثل القيم والقدرات والاهتمامات والقابلية والاستعداد وتعد عناصر صعبة القياس.
- ◀ عناصر أدائية وهي التي يمكن قياسها وملاحظتها كالقدرة على اتخاذ القرارات، واحترام مواعيد العمل التخطيط، والتفويض، العلاقات الشخصية، القيادة، الحضور، المهارات الإدارية، الاتصالات الشفوية.
- ◀ وتأسيساً على ما تقدم من ذكر عناصر الأداء تبين الاتفاق في أن هذه العناصر في المؤسسات تعد أهم الوسائل التي تسهم، في خلق بيئة تنظيمية تحقق الكفاءة الإنتاجية والفاعلية، ولها دور في تقدم المؤسسات وتطورها.

• خصائص الأداء

يتميز الأداء الجامعي بعدد من الخصائص أشار إليها الدجني (٢٠١١) وهي كما يلي:

- ◀ المحافظة على ثبات العمل واستقراره من خلال الخبرات التراكمية والتجارب السابقة التي تثري الجامعة، وهو ما يجعل هذه الخبرات خبرات متوارثة من جيل إلى جيل بحيث لا تتأثر الجامعة بغياب أو تغيير القيادات.
- ◀ الاعتماد على جماعية الأداء والمشاركة في اتخاذ القرار، بما يمن للعمل المؤسسي عدم تفرد القيادات العليا بالإدارة اتخاذ القرار.
- ◀ المحافظة على الاستقرار الإداري والمالي للمؤسسة الجامعية، وذلك من خلال السياسات والنظم والقوانين المعتمدة.

- ◀ استثمار جهود كافة الأفراد العاملين في الجامعة نحو تطويرها، ضمن سياق واضح من الواجبات والمسؤوليات، ومشاركة جماعية في تحقيق الأهداف.
- ◀ اختيار أفضل الأساليب والنظريات الإدارية التي تحقق تميزاً وتطوراً في الأداء.
- ◀ التركيز على العنصر البشري وتنميته وتأهيله باستمرار، واستقطاب أفضل الكفاءات من خلال سياسة متطورة تعتمدها الجامعة في التوظيف.
- ◀ تعزيز ولاء وانتماء العاملين لمؤسستهم وأنظمتها، بوصفها مؤسسة تتطلب العمل الدؤوب من الجميع، وذلك للمحافظة عليها والعمل من أجل تقدمها.

• العوامل المؤثر في الأداء

يجمع العديد من الباحثين والمهتمين على أن هناك عدداً من العوامل المؤثرة على الأداء بشكل عام، وقد حددها المري (٢٠١٩) في ما يلي:

- ◀ غياب الأهداف المحددة: فالمنظمة التي ليس لها خططاً تفصيلية وواضحة لعملها وأهدافها، لا تملك معايير أو مؤشرات للإنتاج والأداء الجيد، وبالتالي لن تستطيع قياس ما تحقق من انجاز أو محاسبة موظفيها على مستوى أدائهم.
- ◀ ضعف مشاركة العاملين في الإدارة: إن عدم مشاركة العاملين في المستويات الإدارية المختلفة في التخطيط وصنع القرار، سيزيد من الفجوة بين الرؤساء والموظفين، وبالتالي يؤدي إلى خفض الشعور بالمسؤولية والعمل الجماعي في سبيل تحقيق أهداف المنظمة، وهذا بدوره يؤدي إلى تدني مستوى الأداء.
- ◀ مشكلات الرضا الوظيفي: عدم الرضا الوظيفي يؤدي إلى تحقيق مستويات منخفضة من الأداء والانجاز، والرضا الوظيفي يتحدد بمجموعة من العوامل التنظيمية والشخصية، كالمسؤوليات والواجبات والترقيات والحوافز في المنظمة.
- ◀ وقسم أبو حجازي وآخرون (٢٠١٨) العوامل المؤثرة في الأداء إلى: عوامل خارجية، وعوامل داخلية، وهي كما يلي:
- ◀ أولاً: العوامل الخارجية المؤثرة في الأداء: وتتمثل في مجموعة المتغيرات والقيود التي تخرج عن نطاق التحكم، وبالتالي فإن آثارها قد تكون في شكل فرص يسمح استغلالها بتحسين الأداء، وقد تكون تهديداً خطراً يؤثر سلباً على أداء المؤسسة، مما يستدعي ضرورة التكيف معها لتخفيف آثارها،

وتنقسم هذه العوامل إلى: عوامل اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وتكنولوجية، وسياسية، وقانونية.

◀ ثانياً: العوامل الداخلية المؤثرة في الأداء: وتتمثل في مختلف المتغيرات الناتجة عن تفاعل عناصر المؤسسة الداخلية، والتي تؤثر على أدائها، ويمكن التحكم فيها وإحداث تغييرات تسمح بزيادة آثارها الإيجابية، أو التقليل من آثارها السلبية، وتتميز هذه العوامل بكثرتها، وصعوبة حصرها، والتداخل فيما بينها، والتفاوت من حيث درجة تأثيرها والتحكم فيها، ونتيجة لذلك تم تجميعها في مجموعتين رئيسيتين هما: العوامل التقنية والعوامل البشرية.

• متطلبات نجاح كليات المجتمع

لضمان نجاح كليات المجتمع في تزويد السوق المحلي والإقليمي بمخرجات نوعية ماهرة تلبى احتياجاته من العمالة، لابد من تلبية متطلبات هذا النوع من التعليم وتشجيع الشباب ودفعهم نحو الكليات واتخاذ الخطط والبرامج الكفيلة بذلك ومن هذه المتطلبات ما يلي (الريمي، ٢٠١٢):

- ◀ تزويد الكليات بكادر علمي مؤهل وتوفير جميع المتطلبات الضرورية من معامل وورش لأن الجانب التطبيقي يعد العمود لهذا التعليم.
- ◀ التحديث الدوري للمناهج والبرامج للحصول على مخرجات نوعية ذات جودة عالية قادرة على المنافسة.
- ◀ مساهمة القطاع الخاص في وضع الخطط ورسم السياسات والاشراف على العملية التعليمية.
- ◀ وضع سياسة إعلامية ممنهجة تشرح للمجتمع أهمية هذا النوع من التعليم وتغيير الثقافة السائدة في المجتمع.
- ◀ وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على كليات المجتمع فقد ذكرت الطريف (٢٠١٩) عدد من العوامل المؤثرة على كليات المجتمع منها:
- ◀ أن كليات المجتمع مطالبة كغيرها من المؤسسات التعليمية بالتغيير، والتطوير، وإشراك أصحاب المنفعة في صناعة القرارات المتعلقة بالبرامج والموارد، من أجل رفع مستوى الأداء.
- ◀ تغيير احتياجات وتوقعات العملاء حيث يتوقع بأن المؤسسة التعليمية ستلتفت الى آرائهم ومتطلباتهم والعمل على إنجازها.
- ◀ العولمة حيث سيطرت على كل مفاصل الحياة والعمل وغزت الأسواق في كل الأماكن والاقوات؛ لذا يجب على الجامعات والكليات أن تواكب المتغيرات وتعمل على تعريف الطلاب بالثقافات الأخرى

◀ التغيير التكنولوجي والتي لها تأثير على الطلاب في كل جانب من جوانب التعليم ولديها القدرة على حل المشكلات بأقل تكلفة.

◀ تقييم الأداء والمساءلة والتي يجب على الكليات أن توثق أداؤها وإخضاعه للمعايير الخاصة بالمساءلة.

ومن خلال اطلاع الباحث على العديد من كليات المجتمع في اليمن، لوحظ أن هناك قصور كبير في وسائل التمويل لهذه الكليات نتيجة للعديد من الأسباب الآتية، حيث يمثل تمويل هذه الكليات تحدياً كبيراً في الوقت الراهن، وعليه فإن على المسؤولين في هذه الكليات البحث عن بدائل جديدة لتمويلها، وضمان استمرارية عطاءها.

• الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الفقيه والنور والشرجي (٢٠٢٤) الى تحديد أهم المتطلبات اللازم توافرها لتطوير أداء كليات المجتمع الحكومية اليمنية في ضوء مبادئ الحوكمة، واعتمدت الدراسة على منهج البحث الوصفي التحليلي، بتصميم استبانة وتطبيقها على عينة بلغت (١٣٤) فرداً من موظفي كليات المجتمع الحكومية باليمن، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: إن متوسط درجة الأهمية الكلية للمتطلبات اللازمة توافرها لتطوير أداء كليات المجتمع باليمن- جاءت بدرجة أهمية عالية، وبلغت نسبة الموافقة الكلية على أهمية المتطلبات ككل من وجهة نظر الموظفين الأكاديميين والإداريين (٨٠.٨٢ ٪)، وقد اشتملت قائمة المتطلبات على (٢٥) مطلباً جميعها جاءت بدرجة أهمية عالية أو عالية جداً، وتوزعت ضمن خمسة مجالات هي على الترتيب طبقاً للأعلى أهمية: المتطلبات المادية، المتطلبات التنظيمية، المتطلبات الأكاديمية، المتطلبات التكنولوجية وأخيراً المتطلبات البشرية.

هدفت دراسة النخيف (٢٠٢٢) إلى التعرف على التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحسين أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما استخدمت الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (٢٥٣) فرداً من الإداريين وأعضاء هيئة التدريس بكليات المجتمع، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة التخطيط الاستراتيجي بكليات المجتمع جاء بدرجة عالية بشكل عام، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 للتخطيط الاستراتيجي، وأداء كليات المجتمع تُعزى لمتغيرات (النوع، طبيعة العمل، المؤهل، سنوات الخبرة في الكلية)، كما بينت النتائج وجود دور إيجابي بين التخطيط الاستراتيجي وأداء كليات المجتمع.

هدف دراسة المشرعي (٢٠٢١) إلى تشخيص واقع أداء القيادات الإدارية في كليات المجتمع، والمعاهد الفنية، والمهنية الحكومية في محافظة الحديدة لمهامها في ضوء التحديات المعاصرة العالمية، والمحلية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة، تم توزيعها على عينة طبقية مقصودة بلغت (١٠٠) فرد من القيادات الإدارية في كليات المجتمع، ومعاهد التعليم الفني، والمهني، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تأثير أداء القيادات الإدارية في كليات المجتمع، ومعاهد التعليم الفني والمهني في محافظة الحديدة بالتحديات المعاصرة (العالمية والمحلية) جاءت بدرجة مرتفعة، وعلى مستوى المحاور جاء محور تأثير التحديات المحلية المعاصرة على بدرجة مرتفعة، ثم محور التحديات العالمية المعاصرة بدرجة مرتفعة، وأخيراً جاء محور واقع أداء القيادات الإدارية بدرجة متوسط، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات أفراد العينة تبعاً للمتغيرات نوع المؤسسة التعليمية؛ ولصالح فئة المعاهد المهنية ثم الفنية، وتبعاً لنوع التخصص؛ لصالح فئة التخصصات الأخرى ثم الإدارية.

هدفت دراسة العزيمي (٢٠١٩) إلى وضع تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، ولتحقيق أهداف الدراسة، استخدم الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الاستبانة كأداة لجمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٧) فرداً من القيادات الأكاديمية بجامعة صنعاء المتمثلة في عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام، وقد أظهرت نتائج الدراسة اتفاق القيادات الأكاديمية على أهمية تطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة، كما اتفقت القيادات الأكاديمية على أن واقع أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة منخفض جداً، باستثناء مجال التعليم والتدريب فقد حصل على تقدير منخفض.

هدفت دراسة جنيفر وورث وجيمس (Jacobs & Worth, 2019) إلى معرفة كيف أصبحت كليات المجتمع مصدراً رئيساً لمتطلبات تنمية القوى العاملة في البلاد، وتناقش الطرق التي يستمر بها هذا الدور في التطور لتلبية احتياجات الطلاب وأصحاب العمل والمجتمعات المحلية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج، منها: ضرورة تطوير العديد من برامج كليات المجتمع لتصبح مزود رئيسي لتدريب القوى العاملة في البلاد في السنوات القليلة القادمة، وستحتاج مهمة تطوير القوى العاملة في كليات المجتمع إلى التكيف مع الاتجاهات الرئيسية؛ حيث تنتج التغييرات في الاقتصاد تحدياً مزدوجاً للكليات؛ نظراً لأن المزيد من الوظائف تتطلب مهارات أعلى، فإن مستويات التعليم التي يطلبها أصحاب العمل ستستمر في الارتفاع.

هدفت دراسة القاضي (٢٠١٧) إلى التعرف على كيفية زيادة فاعلية التدريب في تطوير أداء العاملين في كليات المجتمع اليمنية، واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة كأداة للدراسة، وتكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع العاملين في كلية المجتمع بمديرية عبس من الأكاديميين والإداريين البالغ عددهم (٧٨) فردا وخرجت الدراسة بنتائج من أهمها: أن تحديد الاحتياجات التدريبية في كلية المجتمع بعس جاء بمستوى مرتفع، وأن مستوى ممارسة تطوير أداء العاملين جاء كذلك بمستوى مرتفع، وخرجت الدراسة بتوصيات منها: العمل على تحديد وتنفيذ البرامج التي تعزز تطوير كفاءة أداء العاملين، وتفعيل قطاع تنمية الموارد البشرية في الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع بعمل برامج تدريبية وبرامج توعوية لتطوير أداء العاملين في كليات المجتمع اليمنية.

هدفت دراسة (الحسني، ٢٠١٦) إلى التعرف على التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه كليات المجتمع الحكومية اليمنية، ووضع استراتيجيات لمواجهة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعمداء الكليات ونوابهم والإداريين العاملين فيها، والطلاب الخريجين، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والاستبانة كأداة طبقت على عينة طبقية عشوائية مكونة من (٢١٨)، وأظهرت نتائج الدراسة أن التحديات التي تواجه كليات المجتمع تتمثل في: تحدي التجسير، والتنوع، وموائمة البرامج مع احتياجات سوق العمل، وتحدي الجودة، وتحدي الإتاحة، وتحدي التمويل، وأن التحديات المستقبلية التي تواجه كليات المجتمع تتمثل في تحدي موائمة البرامج مع احتياجات سوق العمل، والتنوع، والتمويل، وتحدي التجسير، وتحدي الجودة، وتحدي الإتاحة.

هدف دراسة روزا ليند لاتيني رابي وإدوارد جيه فالو (Raby & Valeau, 2016) إلى اكتساب نظرة واضحة ومعلومات عن الأفراد الذين يعملون في التعليم الدولي لكليات المجتمع، والتعرف على خبراتهم المهنية، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (٩١) مشاركا يمثلون كليات مجتمع في ٢٥ ولاية، وأظهرت النتائج أنه يجب إجراء تغييرين على المستويات المحلية والوطنية؛ لدعم أولئك الذين ينتقلون إلى مناصب قيادية للتعليم الدولي في كلية المجتمع، ويجب تضمين التطوير المهني المستهدف كجزء من المتطلبات الإدارية على وجه التحديد، وهناك حاجة إلى جهود مزدوجة لتحديد فرص التوجيه للتدريب على قيادة الكليات المجتمعية، وكذلك لاكتساب مهارات التخصص الدولية وتفاصيل التدريب، وكيف ستزودهم رحلتهم المهنية بمهارات القيادة المطلوبة والمتقدمة.

هدفت دراسة قحوان (٢٠١٥) إلى التعرف على واقع التعليم بكليات المجتمع الحكومية في اليمن في ضوء المعايير المؤسسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة، كما استخدمت الاستبانة لجمع بيانات الدراسة، وتكونت عينة الدراسة (٨١) فرداً من أعضاء هيئة التدريس من ثلاث كليات مجتمع هي (صنعا، وعدن، وسينون)، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن كليات المجتمع الحكومية لا تعمل وفق المعايير المؤسسية؛ حيث تفتقر إلى خطط العمل المستقبلية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى، وأن أهداف كليات المجتمع غير واضحة من حيث العلاقة بين كليات المجتمع والمجتمع المحلي التي وضعت أساساً من أجل خدمته، وأنه لا توجد وثيقة توضح رؤية كليات المجتمع وأهدافها ورسالتها، كما أنها لا توفر التشريعات اللازمة لشروط التوظيف العامة في الكلية، وأوصت الدراسة بإيجاد الكادر الإداري الكفاء من أجل تحقيق الأهداف وتحسين الخطط، وينبغي دعم و ضمان جودة البرامج والخدمات التي تقدم للطلاب.

هدفت دراسة المنيع (٢٠١٥, Almannie) إلى التعرف على أهم المعوقات التي تواجه كليات المجتمع في نظامها لاقتراح نموذج لها وتوسيع أدوارهم؛ ليكونوا أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات سوق العمل من إعداد العمالة المحلية في المملكة العربية السعودية وتطويرها، استخدمت الدراسة أداتين، أجري مسح لـ ٢٥ كلية مجتمع من خلال الويب WEB، ومقابلة ٢٢ مديراً للتخطيط التربوي شاركو في دورة تدريبية بكلية التربية بجامعة الملك سعود في الفصل الدراسي الثاني عام ٢٠١٥م، وذلك بمطالبتهم باستخدام تحليل SWOT لتحديد القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تواجه هذه الكليات، وأظهرت نتائج الدراسة أنه لكي تكون كليات المجتمع فاعلة في التطوير، يجب أن تكون خالية من أي قيود إدارية تفرض عادة على هذه الكليات، إما من قبل الجامعات، أو من قبل أي وكالة مركزية، وقد حددت الدراسة المتطلبات العامة لتنفيذ النموذج، وقد تنطبق هذه المتطلبات على أي دولة نامية بعد ملاءمة هذه المتطلبات لاحتياجاتها، وأوصت الدراسة بأن يطور النموذج المقترح سياسات قبول جديدة لهذه الكليات، ويجعل برامج الكليات المجتمعية والتقنية أكثر عملية وقابلة للتطبيق على احتياجات سوق العمل.

هدفت دراسة الفقيه (٢٠١٤) إلى معرفة مستوى أداء كليات المجتمع اليمنية في تنفيذ متطلبات معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وتم بناء أداة للبحث عبارة عن (استبانة)، وتكونت عينة البحث من جميع أفراد مجتمع البحث، في ثلاث كليات من كليات المجتمع

الحكومية وهي: صنعاء، وعبس، وسيئون، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أداء كليات المجتمع في تنفيذ متطلبات الاعتماد الأكاديمي بشكل عام (متوسط) يميل إلى الانخفاض، وعدم تحقيق أداء كليات المجتمع لمستوى الأداء المطلوب في معظم مؤشرات ومعايير المعيار الرئيس الثاني المتعلق ب (البنية الأكاديمية)، فقد بلغ المتوسط الحسابي لهذا المعيار (٣.٢٦) وبدرجة تقدير متوسطة، وعدم تحقيق أداء كليات المجتمع لمستوى الأداء المطلوب في جميع مؤشرات المعايير، وأوصت الدراسة بتوفير متطلبات الكليات من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والتجهيزات والمرافق الأخرى، والالتزام بشروط تعيين القيادات الإدارية لكليات المجتمع ومعاييرها، وتوجيه كليات المجتمع إلى الأخذ بنظام الجودة والاعتماد، والعمل على وضع معايير اعتماد خاصة بكليات المجتمع تتلاءم مع طبيعتها وتخصصاتها وظروف عملها.

هدفت دراسة بدرالدين (٢٠١٠) إلى وضع تصور مقترح لتطوير أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة، وذلك بتحليل واقع أداء كليات المجتمع وتشخيص المعوقات الإدارية التي تؤثر في أدائها، ولتحقيق ذلك؛ اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات والبيانات، كما استخدمت أحد أساليب الدراسة المستقبلية، وطبقت على أعضاء هيئة التدريس والإداريين بكليات المجتمع (صنعاء، وعدن، وعبس، وسنحان)، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: غياب دور الإدارة لتطوير جودة أداء العملية الإدارية بكليات المجتمع بما فيها التخطيط، والتنظيم، والتوجيه، والتقييم للأداء. وأوصت الدراسة بضرورة التأكيد على توجه كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية نحو تطبيق معايير الجودة الشاملة في جميع المحاور التي شملتها الدراسة.

• التعليق على الدراسات السابقة:

تبين للباحث من خلال الدراسات السابقة أن موضوع الأداء في مجال التعليم يعد من الموضوعات التي نالت اهتمام الباحثين، كما تبين أن كل من هذه الدراسات قد هدفت إلى التعرف على الجوانب المهمة المتعلقة بالأداء، وصولاً إلى فهم أوسع حول العناصر المكونة له، أو العوائق التي تقف حجر عثرة أمام تحسين الأداء، وبذلك استطاعت أن تسهم مجتمعة في توضيح واقع أداء كليات المجتمع.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، يُلاحظ أن الدراسة الحالية تتفق مع دراسات كل من العيزي (٢٠١٩)، ودراسة بدرالدين (٢٠١٠)، وذلك تناول موضوع واقع الأداء، ودراسة قحوان (٢٠١٥)، ودراسة بدرالدين (٢٠١٠) على التركيز على معرفة واقع كليات المجتمع.

في حين تتفق الدراسة الحالية مع دراسة رابي وفالو (Raby & Valeau,2016)، ودراسة المنيع (Almannie,2015) التي ناقشت تطوير أداء القيادات في الكليات والجامعات؛ حيث ركزت هذه الدراسات على موضوع تطوير أداء القيادات الأكاديمية. في حين تختلف الدراسة الحالية عن دراسة العيزي (٢٠١٩) التي ركزت على تطوير الجامعات في الجمهورية اليمنية.

ومن ناحية أخرى، نجد ودراسة رابي وفالو (Raby & Valeau,2016) ركزت على أداء أعضاء هيئة التدريس العاملين في كليات المجتمع والجامعات، وتتفق مع الدراسة الحالية على ضرورة الاهتمام بأداء كليات المجتمع من جميع الجوانب، ومن جانب آخر تتفق الدراسة الحالية مع دراسة المنيع (Almannie,2015) على ضرورة لاهتمام بأداء البرامج الدراسية في كليات المجتمع لتواكب التطورات الحديثة.

ويلاحظ - في حدود علم الباحث- قلة الدراسات التي تناولت واقع الأداء، باستثناء دراسة بدر الدين (٢٠١٠) التي اهتمت بتطوير الأداء في كليات المجتمع وفق معايير الجودة الشاملة، وهذا من وجهة نظر الباحث قد يمنح الدراسة قيمة كبيرة في هذا المجال، في حين ستسهم الدراسة الحالية في تقديم صورة عن أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، وهذا التصور سيبنى مع مراعاة المرحلة التي تمر بها اليمن في الوقت الراهن، وهذه ميزة تميزت بها الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة.

وقد تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إغناء الجانب النظري للدراسة وبناء أدواتها، والاستفادة منها في مناقشة النتائج التي توصلت إليها الدراسة وتفسيرها، وتمتاز الدراسة الحالية عن غيرها من الدراسات في تناولها عينة متنوعة من المعنيين بكليات المجتمع اليمنية من عمداء كليات المجتمع، ورؤساء الأقسام، وأعضاء هيئة التدريس، والموظفين الإداريين العاملين في كليات المجتمع.

• منهج الدراسة:

انطلاقاً من مشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها والبيانات المراد الحصول عليها، فإن المنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي المسحي، حيث تم جمع البيانات باستخدام الاستبانة والمقابلة، ويعد المنهج الوصفي المسحي هو المنهج الذي يقوم على تجميع البيانات والمعلومات من الأفراد الممثلين لعينة الدراسة موضع البحث، وهذا يعني أن عملية جمع المعلومات تتأثر بتعدد الأشخاص واختلاف آرائهم حول موضوع البحث (ملحم، ٢٠٠٧، ٣٧١)، وتم استخدام المنهج الوصفي المسحي بأدواته الكمية؛ نظراً لطبيعة الدراسة التي تتطلب الحصول على البيانات الكمية عن طريق كل من الاستبانة، والمقابلة.

• مجتمع وعينة الدراسة:

يعرف مجتمع الدراسة بأنه "جميع الأفراد، أو الأشخاص، أو الأشياء الذين يكونون موضوع مشكلة البحث" (عبيدات، وعبدالحق، وعدس، ٢٠١٣، ص١٣١)، وقد تكون مجتمع الدراسة من قادة الكليات واعضاء هيئة التدريس في خمس من كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وهي (كلية المجتمع صنعاء، كلية المجتمع عدن، كلية المجتمع سيئون، كلية المجتمع عيس، كلية المجتمع يريم)، وبلغ العدد الإجمالي (٨١٦) فرد، ونظراً لصغر حجم عينة الدراسة، فقد استخدم الباحث أسلوب الحصر الشامل لتطبيق الدراسة، الجدول (١) يوضح تفصيل عينة الدراسة.

جدول(١): عينة ومجتمع الدراسة

الإجمالي	الإداريين	أعضاء هيئة التدريس	رؤساء الأقسام	العمداء ونوابهم	الكليات
١٧٨	٢٣	١٣٧	١٤	٤	صنعاء
٢٣٦	٢٢	١٩٦	١٤	٤	عدن
١٣٢	١٩	٩٨	١١	٤	سيئون
١٥٤	١٩	١٢٠	١١	٤	عيس
١١٦	١٧	٨٦	٩	٤	يريم
٨١٦	١٠٠	٦٣٧	٥٩	٢٠	مجموع مجتمع الدراسة

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لكليات المجتمع ٢٠٢٠م.

• أداة الدراسة:

تم بناء أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدافها، وذلك بالاستفادة من الاستبانات والمقاييس التي وردت بالدراسات السابقة والأدب النظري، حيث تم الاطلاع على الأدب التربوي بموضوع تطوير الأداء، وتكونت الاستبانة من الأجزاء التالية:

القسم الأول: البيانات الأولية لأفراد عينة الدراسة، ويتضمن المتغيرات الآتية: (الجنس، والخبرة، وكلية المجتمع التابع لها)

الجزء الثاني: محور الدراسة، وهو واقع الأداء في كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية ويتكون من (٣٥) عبارة تقيس مستوى الأداء من وجهة نظر عينة الدراسة.

وقد صيغت جميع العبارات في الاتجاه الإيجابي، بحيث تدلُّ الدرجة المرتفعة على وجود درجة عالية من السمة المقيسة والدرجة المنخفضة تدلُّ على وجود درجة منخفضة، وفق تدرج ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق بشدة).

• مفناح التصحيح ومقياس الحكم على العبارات

اشتملت أداة الدراسة (الاستبانة) على مقياس تقدير خماسي على طريقة ليكرت (Likert)، ويتضمن هذا المقياس (٥) درجات وهي (موافق بشدة، موافق،

موافق بدرجة متوسطة، غير موافق، غير موافق بشدة). وعلى ذلك تم استخدام المعيار التالي للحكم على عبارات محاور الاستبانة، وذلك بتحديد مدى الدرجات بحساب الفرق بين أعلى قيمة ٥ وأدنى قيمة، ثم قسمة الناتج على ٥ مستويات فكان ناتج القسمة 0.80 وهي طول الفئة، وعليه تم تفسير النتائج وفق المعيار التالي إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للعبرة أو المحور كما بجدول (٢).

جدول (٢) معيار الحكم على محاور الدراسة

المتوسط	درجة الموافقة
من 1.80 إلى	منخفضة جداً
من 1.81 إلى 2.60	منخفضة
من 2.61 إلى 3.40	متوسطة
من 3.41 إلى 4.20	عالية
من 4.21 إلى ٥	عالية جداً

• صدق أداة الدراسة

قام الباحث بالتأكد من صدق أداة الاستبانة كالتالي:

• صدق المحكمين:

تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين في كلية التربية بالجامعات السعودية واليمنية، والملحق رقم () يوضح قائمة بأسماء السادة المحكمين، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة فقرات الاستبانة، ومدى انتماء العبارات إلى كل محور من محاور الاستبانة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية، ومدى ملاءمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها أو إعادة الصياغة أو الحذف، وبعد استعادة النسخ المحكمة تم تعديل صياغة بعض العبارات في ضوء آراء المحكمين، وتم الإبقاء على العبارات التي نالت نسبة اتفاق بين المحكمين أعلى أو تساوي (٨٠٪).

• صدق الانساق الداخلي للأداة:

للتحقق من صدق الانساق الداخلي للاستبانة، تم تطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) مفردة وعلي بيانات العينة الاستطلاعية حسب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)؛ للتعرف على درجة ارتباط كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه العبارة، وكذلك معاملات الارتباط بين درجة كل مجال والدرجة الكلية للمحور الذي ينتمي إليه، ويوضح الجدول (٣) معاملات الارتباط لكل محور من المحاور بما فيها من عبارات.

جدول (٣) معاملات ارتباط بيرسون بين العبارة والدرجة بالمحور الأول الكلية

رقم الفقرة	معامل الارتباط						
١	0.802**	١٣	0.753**	٢٥	0.736**	٣٧	0.790**
٢	0.776**	١٤	0.688**	٢٦	0.682**	٣٨	0.861**
٣	0.773**	١٥	0.618**	٢٧	0.815**	٣٩	0.837**
٤	0.873**	١٦	0.843**	٢٨	0.603**	٤٠	0.723**
٥	0.675**	١٧	0.835**	٢٩	0.735**	٤١	0.662**
٦	0.638**	١٨	0.811**	٣٠	0.856**	٤٢	0.876**
٧	0.602**	١٩	0.859**	٣١	0.782**	٤٣	0.874**
٨	0.606**	٢٠	0.763**	٣٢	0.772**	٤٤	0.896**
٩	0.822**	٢١	0.606**	٣٣	0.617**	٤٥	0.850**
١٠	0.678**	٢٢	0.670**	٣٤	0.645**		
١١	0.734**	٢٣	0.634**	٣٥	0.711**		
١٢	0.620**	٢٤	0.817**	٣٦	0.672**		

♦♦ دال عند مستوى الدلالة (٠.٠١).

يبين الجدول (٣) يتضح أن جميع معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاستبانة دالة عند مستوى (0.01)، حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (0.602-0.896)، وبذلك تعتبر عبارات الاستبانة صادقة ومناسبة لقياس ما وضعت لقياسه، ويمكن الوثوق بها في جمع البيانات.

• ثبات الاستبانة:

يُعد ثبات الأداة من أهم الشروط التي ينبغي توافرها في أدوات القياس، وهو من أهم معايير جودة الاختبار، ويعني درجة الاستقرار في النتائج التي يمكن الحصول عليها عند تطبيقها على المجتمع المدروس نفسه عدداً من المرات بالطريقة نفسها وتحت الشروط، وقد جرى استخراج معامل الثبات، طبقاً لمعادلة لكرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاستبانة، وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (٤).

جدول (٤) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات أداة الدراسة

المحور	المجال	عدد العبارات	معامل الثبات
واقم كليات المجتمع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية	جميع عبارات المحور الأول	45	0.969

يتضح من الجدول (٤) أن قيم معامل ألفا كرونباخ لحساب الثبات حيث بلغ الثبات الكلي للمحور الأول (0.969) وبلغ الثبات الكلي للمحور الثاني (0.958)، وبلغ الثبات الكلي للمحور الثالث (0.941)، وبلغ الثبات الكلي للاستبانة ككل (0.942)، مما يدل على تمتع أداة الدراسة بثبات عالٍ يؤكد صلاحيتها لجمع بيانات الدراسة.

• المعالجة والإساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية لتحليل البيانات.

- ◀ معامل ارتباط بيرسون ومعامل الثبات كرونباخ ألفا للتأكد من الخصائص السيكمترية للاستبانة.
- ◀ المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وذلك لحساب القيمة التي يعطيها أفراد عينة الدراسة لكل عبارة أو مجموعة من العبارات (البعد)، والمتوسط الحسابي العام لكل بعد وكل محور.
- ◀ اختبار ت لعينتين مستقلتين (Independeant sample t test) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية في درجات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع أداء كليات المجتمع التي تُعزى لمتغير الجنس.
- ◀ تحليل التباين أحادي الاتجاه (One-way ANOVA) للتعرف على دلالة ما قد يوجد من فروق في متوسطات درجات استجابات أفراد عينة الدراسة لواقع أداء كليات المجتمع التي تُعزى إلى المتغيرات (المؤهل، سنوات الخبرة).
- ◀ اختبار شيفيه لتحديد اتجاه الفروق بين استجابات أفراد عينة الدراسة.

• عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

يتناول هذا الجزء تحليل نتائج الدراسة، وذلك من خلال عرض استجابات أفراد عينة الدراسة على تساؤلات الدراسة، ومعالجتها إحصائياً باستخدام مفاهيم الإحصاء الوصفي وأساليبه الإحصائية، وصولاً إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها في ضوء الأطر النظرية للدراسة المتعلقة بأداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية، وتم تصنيف النتائج حسب أسئلة الدراسة كما يلي:

• أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول والذي نصه: ما واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الاستبانة الأول والذي يقيس واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة، ويبين جدول (٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعبارات هذا المحور.

جدول (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لواقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من وجهة نظر عينة الدراسة.

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الممارسة
١	توقف المشاريع الخاصة بكليات المجتمع.	4.18	1.230	٢	عالية
٢	تدنى النظرة المجتمعية بأهمية التعليم (التقنى /	3.67	1.148	٦	عالية
٣	النقص الحاد في (المعدات/التجهيزات) الحديثة	4.29	0.944	١	عالية جداً
٤	توفر كليات المجتمع مقررات (متنوعة/ متطورة)	3.56	1.178	١٢	عالية
٥	يتم التنسيق بين كليات المجتمع لتجنب التماثل في البرامج المطروحة في المحافظة الواحدة.	2.60	1.389	٣٩	منخفضة
٦	تهتم كليات المجتمع بالمقترحات التي تصلها من	3.38	1.284	١٩	متوسطة
٧	يوجد تنسيق بين الكليات بعضها البعض وبين	2.96	1.364	٣٧	متوسطة
٨	ثيرة التخصصات الجديدة الرتبطة باحتياجات	3.09	1.362	٢٩	متوسطة
٩	يتوفر لدى كليات المجتمع هيكل تنظيمي يتسم	3.47	1.272	١٥	عالية
١٠	تقدم كليات المجتمع (برامج /أنشطة) طلابية متنوعة تساهم في إثراء (معارفهم / مداركهم) المهنية.	3.13	1.254	٢٧	متوسطة
١١	تعمل الكليات على تطوير رسالتها وأهدافها.	3.38	1.050	١٧	متوسطة
١٢	توجد أهداف واضحة لكليات المجتمع تتسجم مع	3.38	1.230	١٨	متوسطة
١٣	يتمتع نظام كليات المجتمع للطلاب حرية الاختيار	3.73	1.195	٥	عالية
١٤	يتسم نظام كليات المجتمع بالكفاءة والفاعلية.	3.64	1.103	٧	عالية
١٥	يوجد ضعف في الترابط بين عمليات التخطيط	3.11	1.191	٢٨	متوسطة
١٦	يوجد ضعف في التنسيق بين كليات المجتمع وجهات التدريب والتوظيف لقيادات تدريب الطلبة.	3.02	1.357	٣٣	متوسطة
١٧	تأخذ الكليات بالاتجاهات العالمية في تحديث	3.07	1.338	٣٠	متوسطة
١٨	أهداف كليات المجتمع قابلة للتطبيق بصورة	3.64	1.111	٨	عالية
١٩	يشارك أعضاء هيئة التدريس في صنع القرارات	3.00	1.206	٣٤	متوسطة
٢٠	تقوم الإدارة بحل القضايا والمشكلات التي تعترض أعضاء هيئة التدريس.	3.53	1.099	١٣	متوسطة
٢١	تتوفر لوائح وأنظمة تنظم كافة الأعمال والمهام للجان ومجالس الأقسام في كليات المجتمع.	3.95	0.952	٤	عالية
٢٢	يتم تقييم الأداء وفق معايير ومؤشرات واضحة.	3.29	1.014	٢٢	متوسطة
٢٣	توجد خطط تطويرية لأداء الكليات بناء على	3.18	1.319	٢٦	متوسطة
٢٤	يوجد تنسيق بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم	2.49	1.424	٤٢	منخفضة
٢٥	يتم تشكيل فرق عمل على مستوى الكليات والأقسام للتخطيط لإجراءات الإصلاح ومتابعتها.	2.69	1.276	٣٨	متوسطة
٢٦	يتم إتيان نظام إداري واضح يساهم في تحقيق أهداف	3.27	1.116	٢٣	متوسطة
٢٧	تسعى كليات المجتمع نحو الانفتاح والمنافسة على	3.60	1.286	١٠	متوسطة
٢٨	تتوفر لدى الكليات خطة لتنويع مصادر التمويل.	2.51	1.079	٤١	منخفضة
٢٩	تنفذ الكليات مبادرات مجتمعية لدعم موازنتها	2.42	1.158	٤٣	منخفضة
٣٠	تعمل الكليات على توزيع مواردها المالية على إدارتها	3.18	1.133	٢٥	متوسطة

رقم العبارة	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الممارسة
٣١	الموارد المالية المرصودة للكليات لا تكفي للوفاء	4.02	1.233	٣	متوسطة
٣٢	توجد خطط مالية لترشيد الانفاق في الكليات.	3.24	1.334	٢٤	متوسطة
٣٣	يوجد تنسيق وتوازن بين مستوى تنفيذ خطط	3.04	1.397	٣١	متوسطة
٣٤	يوجد مستوى من الشفافية في التعاملات المالية	3.38	1.450	٢٠	متوسطة
٣٥	توفر الكليات الدعم الكلي لمشاركة الأساتذة في	2.29	1.307	٤٥	منخفضة
٣٦	يسمح لكليات المجتمع البحث عن مصادر تمويل	2.40	1.175	٤٤	منخفضة
٣٧	تعمل الكليات على المراجعة الدورية للبرامج التربوية العالية والتأكد من ملاءمتها للمجتمع.	3.00	1.279	٣٥	متوسطة
٣٨	تقوم الكليات بتطوير عناصر النهج بما يتوافق مع	2.98	1.279	٣٦	متوسطة
٣٩	يتم التركيز على الجانب التطبيقي في المناهج الدراسية لكي تتماشى مع احتياجات سوق العمل.	3.53	1.198	١٤	عالية
٤٠	يشترك الخبراء من القطاع الخاص في تحديد	2.56	1.324	٤٠	منخفضة
٤١	يتم تدريس بعض المقررات باللغة الإنجليزية للاستفادة من التطورات التكنولوجية والمعرفية.	3.36	1.416	٢١	متوسطة
٤٢	تشجع الكليات منسوبيها على المساهمة في	3.04	1.476	٣٢	متوسطة
٤٣	إعادة النظر في البرامج القائمة واستبدالها ببرامج	3.44	1.374	١٦	عالية
٤٤	يتم تطوير برامج الكليات لجعلها أكثر مرونة بما	3.57	1.252	١١	عالية
٤٥	يوجد ربط بين الجانب النظري والجانب التطبيقي	3.64	1.209	٩	عالية
الدرجة الكلية		3.24	0.671		متوسطة

من جدول (٥) السابق يتضح أن واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية جاء بدرجة "متوسطة" وبمتوسط حسابي (3.24)، وبانحراف معياري يبلغ (0.671) وتراوح قيم الانحرافات المعيارية للأبعاد من (0.944 - 1.476) مما يدل على اتفاق التقدير لواقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية.

وتوضح هذه النتيجة أن الواقع الحالي لكليات المجتمع اليمنية يحتاج إلى إصلاحات في العديد من الجوانب؛ لإعادة تأهيلها لأداء مهامها بكفاءة، وإعادة تأهيل مرافقها من ورش ومعامل، وتزويدها بالمعدات والأجهزة اللازمة، وتدريب الفنيين والإداريين على العمل عليها، وتطوير المناهج الدراسية لجعلها أكثر موائمة مع متطلبات سوق العمل.

ويتضح من النتائج في الجدول (٥) أن أبرز ملامح واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية تتمثل في العبارات رقم (٣، ١، ٣١، ٢١، ١٣، ٢، ١٤)، حيث حصلت هذه العبارات على أعلى المتوسطات، وتم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها، كالتالي:

← جاءت العبارة رقم (٣) وهي: "النقص الحاد في (المعدات/التجهيزات) الحديثة لمواكبة التطورات بالكليات."، بالمرتبة الأولى من حيث موافقة

- أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.29 من ٥)، وانحراف معياري (0.944)، وتفسر هذه النتيجة حاجة كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية إلى المعدات والتجهيزات لمواكبة التطورات الحديثة.
- ◀ جاءت العبارة رقم (١) وهي: "توقف المشاريع الخاصة بكليات المجتمع"، بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.18 من ٥)، وانحراف معياري (1.230)، وتفسر هذه النتيجة آثار الحرب على المشاريع الخاصة بكليات المجتمع، حيث توقفت هذه المشاريع مما أدى إلى نتائج سلبية في أداء هذه الكليات.
- ◀ جاءت العبارة رقم (٣١) وهي: "الموارد المالية المرصودة للكليات لا تكفي للوفاء بالمتطلبات اللازمة"، بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (4.02 من ٥)، وانحراف معياري (1.233)، وتفسر هذه النتيجة ضرورة إعادة النظر في ما يرصد لهذه الكليات من موارد، بحيث تفي بتحقيق الأهداف.
- ◀ جاءت العبارة رقم (٢١) وهي: "تتوفر لوائح وأنظمة تنظم كافة الأعمال والمهام للجان ومجالس الأقسام في كليات المجتمع"، بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.95 من ٥)، وانحراف معياري (0.952)، وتفسر هذه النتيجة أن اللوائح والأنظمة السائدة في كليات المجتمع تفي بتنظيم أعمال هذه الكليات بمستوى مناسب.
- ◀ جاءت العبارة رقم (١٣) وهي: "يتيح نظام كليات المجتمع للطلاب حرية الاختيار بين الأقسام"، بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.73 من ٥)، وانحراف معياري (1.195)، وتفسر هذه النتيجة المرونة التي تتميز بها كليات المجتمع من حيث اختيار الطلاب للتخصصات التي تناسب قدراتهم وميولهم.
- ◀ جاءت العبارة رقم (٢) وهي: "تدني النظرة المجتمعية بأهمية التعليم (التقني / المهني)"، بالمرتبة السادسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.67 من ٥)، وانحراف معياري (1.148)، وتفسر هذه النتيجة وجود قصور لدى أفراد المجتمع في نظرتهم للتعليم الفني والتقني، وهذه النظرة لها نتائج سلبية على اقبال الطلاب على كليات المجتمع.
- ◀ جاءت العبارة رقم (١٤) وهي: "يتسم نظام كليات المجتمع بالكفاءة والفاعلية"، بالمرتبة السابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (3.64 من ٥)، وانحراف معياري (١.١٠٣)، وتفسر هذه النتيجة مدى فاعلية هذا النوع من التعليم للمساهمة في رفد سوق العمل بالكفاءات البشرية المدربة.

ويتضح من النتائج في الجدول (٥) أن أقل الملامح في واقع أداء كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية تتمثل في العبارات رقم (٥، ٤٠، ٢٨، ٢٤، ٣٥، ٢٩) التي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة متوسطة، كالتالي:

◀ جاءت العبارة رقم (٥) وهي: " يتم التنسيق بين كليات المجتمع لتجنب التشابه في البرامج المطروحة في المحافظة الواحدة."، بالمرتبة التاسعة والثلاثون من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.60 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.٣٨٩)، وتفسر هذه النتيجة أن هناك نوع من العشوائية في استحداث برامج كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية من كلية إلى أخرى، حيث ينخفض مستوى التنسيق بين هذه الكليات.

◀ جاءت العبارة رقم (٤٠) وهي: "يشترك الخبراء من القطاع الخاص في تحديد البرامج التي تقدمها الكليات"، بالمرتبة الأربعين من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.56 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.٣٢٤)، وتفسر هذه النتيجة انخفاض مستوى التنسيق بين كليات المجتمع وخبراء القطاع الخاص لإشراكهم في تحديد نوعية البرامج التي تقدمها هذه الكليات، وهذا يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الخارجية لهذه الكليات.

◀ جاءت العبارة رقم (٢٨) وهي: "تتوفر لدى الكليات خطة لتنوع مصادر التمويل"، بالمرتبة الحادية والأربعين من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.51 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.٠٧٩)، وتفسر هذه النتيجة افتقار هذه الكليات لخطة لتنوع مصادر دخلها، حيث أنها تعتمد على ما يرصد لها في الموازنة العامة للدولة.

◀ جاءت العبارة رقم (٢٤) وهي: "يوجد تنسيق بين أعضاء هيئة التدريس ونظرائهم في الكليات الأخرى" بالمرتبة الثانية والأربعين من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.49 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.٤٢٤)، وتفسر هذه النتيجة ضعف العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع.

◀ جاءت العبارة رقم (٢٩) وهي: "تنفذ الكليات مبادرات مجتمعية لدعم موازنتها وأنشطتها" بالمرتبة الثالثة والأربعين من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.42 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.١٥٨)، وتفسر هذه النتيجة ضعف ارتباط كليات المجتمع بالمجتمعات المحيطة بها.

◀ جاءت العبارة رقم (٣٦) وهي: "يسمح لكليات المجتمع البحث عن مصادر تمويل إضافية" بالمرتبة الرابعة والأربعين من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.40 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.١٧٥)، وتفسر هذه النتيجة انحصار تمويل كليات المجتمع على ما يتم رصده في الموازنة العامة للدولة، وهذا يحد من حرية هذه الكليات لتنويع مصادر التمويل.

◀ جاءت العبارة رقم (٣٥) وهي: "توفر الكليات الدعم الكافي لمشاركة الأساتذة في الندوات والمؤتمرات العلمية" بالمرتبة الخامسة والأربعين من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بمتوسط (2.29 من ٥)، بدرجة منخفضة، وانحراف معياري (١.٣٠٧)، وتفسر هذه النتيجة عدم اكتساب أعضاء هيئة التدريس في هذه الكليات للخبرات البحثية واكتفائهم بالتدريس، والقليل من الأعمال البحثية والتي تكون بجهود ذاتية. وافقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة العريزي (٢٠١٩) والتي أظهرت أن واقع أداء الجامعات اليمنية جاء بدرجة منخفض جداً، وكان في مجال التعليم والتدريب بدرجة منخفض، كما اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة قحوان (٢٠١٥)، والتي أظهرت أن كليات المجتمع اليمنية لا تعمل وفق المعايير المؤسسية؛ حيث تفتقر إلى خطط العمل المستقبلية سواء كانت قريبة أو بعيدة المدى، وأن أهداف كليات المجتمع غير واضحة من حيث العلاقة بين كليات المجتمع والمجتمع المحلي التي وضعت أساساً من أجل خدمته، وأنه لا توجد وثيقة توضح رؤية كليات المجتمع وأهدافها ورسالتها، كما أنها لا توفر التشريعات اللازمة لشروط التوظيف العامة في الكلية، واتفقت الدراسة الحالية أيضاً مع ما توصلت إليه دراسة الفقيه (٢٠١٤)، والتي أظهرت أن مستوى أداء كليات المجتمع جاء بدرجة (متوسط)، وأن كليات المجتمع اليمنية لم تحقق مستوى الأداء المطلوب في جميع مؤشرات المعايير.

• ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني والذي نصه: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع تُعزى لمُتغيرَات [الجنس- المؤهل- سنوات الخبرة].

وللإجابة عن هذا السؤال، وللكشف عن الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغيرات الدراسة، فقد تم استخدام اختبار (ت) (Independent sample t test) وذلك للتعرف على دلالة ما قد يوجد من فروق تُعزى لمتغير (الجنس)، وتم استخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لمتغيري (المؤهل الدراسي وسنوات الخبرة)، وذلك كما يلي:

• أولاً: متغير الجنس

للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغير الجنس، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة واستخدام اختبار (t) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية كما تبين النتائج بجدول (٦).

جدول (٦) نتائج اختبار (t - test) للمقارنة بين الفروق في المتوسطات الحسابية حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغير الجنس

المحور	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
واقع كليات المجتمع	الذكور	462	3.26	0.72	739	6.034	0.812 غير دالة
	الإناث	279	3.22	0.60			

يُظهر الجدول (٦) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغير الجنس، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن الذكور والإناث يمتلكون نفس النظرة إلى الواقع الفعلي لأداء كليات المجتمع، وأن النظرة لا تختلف بناء على الجنس.

واتفقت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة النخيف (٢٠٢٢) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أداء كليات المجتمع تُعزى لمتغير الجنس.

• ثانياً: المؤهل الدراسي:

للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي، تم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية كما تبين النتائج بجدول (٧).

جدول (٧): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين الفروق في المتوسطات الحسابية لواقع كليات المجتمع وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي

المحور	مصدر التباين	مجموع التربعات	درجات الحرية	متوسط التربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
واقع كليات المجتمع	بين المجموعات	19.807	2	9.904	24.575	0.000 دالة
	داخل المجموعات	297.121	738	0.403		
	الكلية	316.928	740			

يُظهر الجدول (٧) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع وفقاً لمتغير المؤهل الدراسي، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000)

وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05) ودالة إحصائياً، ولتحديد اتجاه الفروق، تم استخدام الاختبار البعدي (Scheffe)؛ ويوضح الجدول (٨) اتجاه هذه الفروق:

جدول (٨): نتائج اختبار شيفيت (Scheffe) للفروق الدالة والتي تعزى لمتغير المؤهل الدراسي

الأبعاد	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه
واقم كليات المجتمع	3.17	—	—	0.37
	3.15	—	—	0.36
	3.40	0.37	0.36	—

يتضح من الجدول رقم (٨) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير المؤهل الدراسي بين فئة (دكتوراه) وفئة (ماجستير وبكالوريوس) لصالح فئة (دكتوراه)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فئة الدكتوراه من عينة الدراسة هم أكثر إلماماً بالواقع الحالي، والأكثر خبرة في التشخيص وتحديد نقاط القوة والضعف في أداء كليات المجتمع اليمنية.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة النخيف (٢٠٢٢) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أداء كليات المجتمع تعزى للمؤهل.

• ثالثاً: سنوات الخبرة

للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة حول واقع كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، تم تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية كما تبين النتائج بجدول (٩).

جدول (٩): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمقارنة بين الفروق في المتوسطات الحسابية

لواقع كليات المجتمع وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحور	مصدر التباين	مجموع التربعات	درجات الحرية	متوسط التربعات	ف المحسوبة	مستوى الدلالة
واقم كليات المجتمع	بين المجموعات	17.661	2	8.831	21.751	0.000 دالة
	داخل المجموعات	299.267	738	0.406		
	الكلية	316.928	740			

يُظهر الجدول (٩) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات استجابات أفراد عينة الدراسة حول واقع كليات المجتمع وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05) ودالة إحصائياً، ولتحديد اتجاه الفروق، تم استخدام الاختبار البعدي (Scheffe)؛ ويوضح الجدول (١٠) اتجاه هذه الفروق:

جدول (١٠): نتائج اختبار شيفية (Scheffe) للفروق الدالّة والتي تعزى لمتغير سنوات الخبرة

الأبعاد	أقل من سنوات	المتوسط الحسابي	أقل من سنوات	من 5 إلى 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات
واقم كليات المجتمع	أقل من سنوات	2.94	—	0.33	0.41
	من 5 إلى 10 سنوات	3.38	0.33	—	—
	أكثر من 10 سنوات	3.40	0.41	—	—

يتضح من الجدول رقم (١٠) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير سنوات الخبرة بين فئة (أقل من خمس سنوات) وفئة (من ٥ إلى ١٠ سنوات) لصالح فئة (من خمس إلى عشر سنوات)، وبين فئة (أقل من خمس سنوات) وفئة (أكثر من ١٠ سنوات) لصالح فئة (أكثر من ١٠ سنوات)، ويعزو الباحث هذه النتيجة إلى أن فئة (من ٥ إلى ١٠ سنوات) وفئة (أكثر من ١٠ سنوات) هم الأكثر خبرة والأطول فترة من حيث الممارسة، ولذلك فإن نظرتهم أكثر دقة والأقرب إلى التشخيص الدقيق لواقع أداء كليات المجتمع.

واختلفت نتائج الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه نتائج دراسة النخيف (٢٠٢٢) والتي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 0.05 في أداء كليات المجتمع تعزى سنوات الخبرة.

• التوصيات:

- بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة، فإن الباحث يوصي بالتالي:
- ◀ توفير الدعم الكافي لكليات المجتمع لمشاركة الأساتذة في الندوات والمؤتمرات العلمية.
- ◀ تعديل اللوائح بما يمكن كليات المجتمع من البحث عن مصادر جديدة للتمويل.
- ◀ العمل على استقطاب خبراء من القطاع الخاص ومشاركتهم في تحديد البرامج التي تقدمها كليات المجتمع.
- ◀ التنسيق بين كليات المجتمع في النطاق الجغرافي الواحد لتجنب التشابه في البرامج المطروحة.
- ◀ تشكيل فرق عمل على مستوى الكليات والأقسام للتخطيط لإجراءات الإصلاح ومتابعتها.
- ◀ تطوير مناهج كليات المجتمع بما يتوافق مع التطورات العلمية والاقتصادية.
- ◀ المراجعة الدورية لبرامج كليات المجتمع، والتأكد من ملاءمتها.
- ◀ إشراك أعضاء هيئة التدريس في كليات المجتمع في صنع القرارات الإدارية المرتبطة بالكليات وعمليات التخطيط.
- ◀ الأخذ بالاتجاهات العالمية في تحديث البرامج الأكاديمية في كليات المجتمع.

• المراجع:

- أبسعيد، أسامة نبيل؛ وشعيب، بغداد. (٢٠١٧). تقويم أداء المؤسسة باستعمال بطاقة القياس المتوازن. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، (٢)، ٣٥٣-٣٦٦.
- أبو حجازي، سمير ربيع؛ والمطيري، عبدالعزيز عبد الحميد؛ ومحمود، أحمد عيسى؛ والأفسي، هانى رزق عبدالجواد. (٢٠١٨م). تصور مقترح لتطوير أداء الجهاز الإداري بجامعة حائل باستخدام مدخل إدارة الأداء. مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٥٦، ٥٦-٧٧.
- أبو زيد، أماني (٢٠١٩). رؤى مستقبلية لتطوير التعليم الفني في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، (٤٣ عدد خاص)، المؤتمر القومي العشرين (العربي الثاني عشر)، ٢٠-٢١ أبريل.
- بدر الدين، عبدالله يحيى (٢٠١٠). تصور مقترح لتطوير أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير الجودة الشاملة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية.
- الجهاز التنفيذي لكليات المجتمع، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٢٠م.
- الحاج، عبدالله (٢٠١٢). دور كليات المجتمع اليمنية في تنمية المهارات الإدارية والقيادية في منظمات المجتمع المدني. مجلة العلوم الإدارية، جامعة عدن، ٣، (٥)، ٢٠٣-٢٢٥.
- الحبيب، عبدالرحمن بن محمد بن علي. (٢٠٠٥). دور كليات المجتمع في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، ١٧، (٢)، ٥٩٣-٦٥٠.
- حتاملة، حابس محمد؛ ودرراوشة، نجوى عبد الحميد. (٢٠١٩). الأداء المؤسسي ودوره في تحسين إنتاجية الجامعات الخاصة في شمال الأردن من وجهة نظر القادة الأكاديميين. دراسات العلوم التربوية، ٤٦، (٢)، ٢٦٩-٢٨١.
- الحسنى، محمد عبد الله. (٢٠١٦). التحديات الحالية والمستقبلية لكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية واستراتيجية مواجهتها، (رسالة دكتوراه غير منشورة)، قسم الإدارة والتخطيط التربوي، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- الخطيب، أحمد، رداح الخطيب (٢٠٠٧). استراتيجيات التطوير التربوي. ط١، عالم الكتب الحديث.
- الدجني، إياد علي. (٢٠١١). دور التخطيط الاستراتيجي في الأداء المؤسسي - دراسة وصفية تحليلية في الجامعات النظامية الفلسطينية. رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- الراجح، محمد (٢٠١٢). التعليم الفني والمهني: اختلالات عديدة وفجوة عميقة بين مخرجاته ومتطلبات سوق العمل، مجلة التدريب والتقنية، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، اليمن، www.altadreeb.net.
- الريمي، حميد صغير. (٢٠١٢). كليات المجتمع ودورها المحوري في تأهيل مخرجات التعليم، ورقة عمل مقدمة لاجتماع الخبراء الإقليمي حول التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، مسقط، سلطنة عمان.

- شرف الدين، علي. (٢٠١٤). تطوير الأداء الإداري للجامعات اليمنية في ضوء إدارة التميز. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس.
- الشريف، ريم. (٢٠١٢). دور إدارة التطوير الإداري في تحسين الأداء الوظيفي: دراسة استطلاعية على الموظفين الإداريات في جامعة الملك عبد العزيز. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز.
- الضراسي، فهد إسماعيل قايد. (٢٠٢١). تصور مقترح لتطوير أداء جامعة اب في ضوء مدخل الشفافية الإدارية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اب، الجمهورية اليمنية.
- الطريف، وفاء. (٢٠١٩). معايير الاعتماد الأكاديمي البرامجي لكليات المجتمع بالملكة العربية السعودية في ضوء التجربة الأمريكية (نموذج مقترح)، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الملك سعود.
- عبد اشراق؛ وجبار؛ ثاير (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير كليات التربية الأساسية على وفق مداخل الإصلاح المعاصرة. مجلة الفتح، (٧٩)، ٢٠٢-٢١٦.
- عبدالرحمن، وليد محمد حسن. (٢٠١٦). إدارة الموارد البشرية وأثرها على تطوير أداء الجامعات السودانية: دراسة حالة جامعة كرري. رسالة دكتوراه (غير منشورة). جامعة أم درمان الإسلامية، أم درمان، السودان.
- عبد الله، مجدي عبدالرحمن. (٢٠١٩). استراتيجية مقترحة لتطوير الأداء المؤسسي لجامعة الوادي الجديد في ضوء التكامل بين مدخلي التعلم التنظيمي والإدارة بالنتائج. المجلة التربوية، (٥٨)، ١٥٩-٢٥٧.
- العبسي، رهياب سعيد. (٢٠١٧). تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع في الجمهورية اليمنية مع متطلبات سوق العمل في ضوء الواقع الحالي لها. المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر، العدد (٢٨)، ١٥٥-١٨١.
- عبيدات، ذوقان؛ وعدس، عبد الرحمن؛ وعبد الحق، كايد (٢٠١٣م). البحث العلمي - مفهومه وأساليبه. ط٥، عمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- العزيزي، محمود عبده حسن محمد. (٢٠١٩). تصور مقترح لتطوير أداء الجامعات اليمنية في ضوء اقتصاد المعرفة. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، (٢٣)، ٦-٧٨.
- عمر، أحمد مختار. (٢٠٠٨). معجم اللغة العربية المعاصر. القاهرة، مصر، عالم الكتب.
- الفقيه، صباح يحي صالح والنور، عبد الجبار الطيب والشرجبي، عبدالرحمن محمد. (٢٠٢٤). المتطلبات اللازم توافرها لتطوير أداء كليات المجتمع الحكومية اليمنية في ضوء مبادئ الحوكمة. مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية، (١)، ٥٧٧-٦٠٣.
- الفقيه، علي (٢٠١٤). تقييم أداء كليات المجتمع اليمنية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة صنعاء.
- القاضي، محمد هادي. (٢٠١٧). دور التدريب في تطوير أداء العاملين بكليات المجتمع الحكومية اليمنية - دراسة حالة: كلية المجتمع عبس. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة المستقبل، صنعاء، اليمن.

- قحوان، محمد قاسم علي. (٢٠١٥). واقع كليات المجتمع الحكومية بالجمهورية اليمنية في ضوء المعايير المؤسسية. مجلة جامعة الناصر (٥)، ١٦٧ - ٢٠٣.
- المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (٢٠١٢). مؤشرات تعليم في الجمهورية اليمنية للسنة ٢٠٠٧/٢٠٠٦. صنعاء: الجمهورية اليمنية.
- المحاسنة، إبراهيم. (٢٠١٣). إدارة وتقييم الأداء الوظيفي بين النظرية والتطبيق. عمان، الأردن، دار جريز للنشر والتوزيع.
- المري، سيف علي سيف. (٢٠١٩). أثر الموازنة بين الاستراتيجيات والهيكلة التنظيمية على أداء العاملين في المؤسسات الحكومية القطرية: دراسة تطبيقية وزارة التجارة والصناعة القطرية. رسالت ماجستير (غير منشورة)، جامعة عمان الأهلية، عمان، الأردن.
- المشرعي، عبدالرحمن (٢٠٢١). تصور مقترح لتطوير أداء القيادات الإدارية في كليات المجتمع ومعاهد التعليم الفني والمهني بمحافظة الحديدة في ضوء التحديات المعاصرة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ١٢(٥) ١-٤٠.
- المفلح، مقبولة. (٢٠١٧). ضغوط العمل وأثرها على أداء العاملين، ط١، عمان، الأردن، دار زهدي للنشر والتوزيع.
- ملحم، سامي محمد (٢٠٠٧). مناهج البحث في التربية وعلم النفس. عمان، دار المسيرة.
- النخيف، عادل راجح محسن؛ وحמיד، محمد عبدالله حسن. (٢٠٢٢). التخطيط الاستراتيجي ودوره في تحسين أداء كليات المجتمع بالجمهورية اليمنية، (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة حجة، حجة، اليمن.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني: المجلس الأعلى لكليات المجتمع: اللائحة التنظيمية لكليات المجتمع الحكومية، القانون رقم (٥) لسنة ١٩٩٦م، ص ٣.
- كلية المجتمع صنعاء. (٢٠٠٥). دليل كلية المجتمع صنعاء. الطبعة الأولى.

• المراجع الأجنبية:

- Jacobs, James & Worth, Jennifer (March 2019). *The Evolving Mission of Workforce Development in the Community College*. CCRC Working Paper No. 10
- Raby, R. L., & Valeau, E. J. (2016). Preparing and developing community college international leaders. *Educational Considerations*, 43(3), 47- 55.
- Almannie, M. (2015). Proposed Model for Innovation of Community Colleges to Meet Labor Market Needs in Saudi Arabia. *Journal of Education and Practice*, 6(20), 42-51.